

# مشاورات سياسية لتشكيل حكومة الخروج من مأزق الشرعية الشعبية في الجزائر

## بوادر اقتسام الكعكة تلمح إلى انفراد الإخوان بالبرلمان الجديد



بدأ الرئيس الجزائري عبدالمجيد تبون السبت مشاورات سياسية من أجل تشكيل حكومة جديدة في أعقاب الانتخابات التشريعية الأخيرة. وفيما ستكون استعادة ثقة الشارع والائتلاف للأوضاع الاجتماعية والاقتصادية تحديًا حقيقيًا بالنسبة إلى رئيس الوزراء الجديد، يتوقع متابعون تشكيل حكومة سياسية تقسم فيها الأحزاب الفائزة كعكة النتائج.

صابر بليدي

الجزائر - باشر الرئيس الجزائري عبدالمجيد تبون السبت سلسلة من المشاورات السياسية مع الأحزاب الفائزة في الانتخابات البرلمانية التي جرت في الثاني عشر من يونيو الجاري بغية تشكيل الحكومة القادمة، حيث كانت كتلة النواب المستقلين وحزب جبهة التحرير الوطني أول ضيوف قصر المرادية.

عبدالعزیز بلخادم الوزير ورئيس الحكومة الأسبق في فترة الرئيس السابق عبدالعزيز بوتفليقة، وأيضا الوزير والدبلوماسي السابق عبدالعزيز رحايي، وهما الشخصيتان اللتان توارتا عن الأنظار منذ مدة خاصة بالنسبة إلى الأول الذي انتهى مساره الرسمي في 2014 بأزمة شديدة مع محيط بوتفليقة، وتم عزله بقرار رئاسي من المهام الرسمية والحزبية. غير أن مصدرا مطلعا أكد لـ "العرب"، "صعوبة إقناع هؤلاء بتولي المسؤولية المذكورة في الطرف الراهن، فهما لا يحققان الإجماع الكلي في الشارع الجزائري، كما سبق لنفس السلطة أن قدمت لهما عروضاً مشابهة، إلا أنهما رفضا الاقتراح ووضعا شروطاً تعيل لصالح إجراءات التهديد مع الشارع المنتفض".

وأضاف المصدر أن هوية رئيس الوزراء القادم تخضع لتوازنات فورية، وأن السلطة المنتهية بتراجع احتجاجات الحراك الشعبي تحت ضغط القبضة الأمنية غير مستعدة للتضحية بمنصب حساس في الدولة لصالح شخصية قد توظف الرضا الشعبي عليها لسحب البساط منها والتحول إلى منافس لها أمام الرأي العام، ولو أنها مجبرة على القيام بالفتاة سياسية للقطاع العريض من الجزائريين المقاطع لمسارها السياسي.

وباتت فرضية الحكومة السياسية أكثر الخيارات المرجحة باقتسام الكعكة بين الأحزاب الفائزة في الانتخابات وهي جبهة التحرير الوطني، المستقلون، التجمع الوطني الديمقراطي، جبهة المستقبل وحركة البناء الوطني، بينما ينتظر أن تعود رئاسة البرلمان إلى حركة مجتمع السلم الإخوانية، بحسب تسريب من محيط السلطة.

وتبقى بذلك هوية رئيس الوزراء مبهمة، فهو الورقة الوحيدة التي بإمكانها حلحلة وضع المؤسسات الجديدة بعيدا عن أزمة الشرعية الشعبية، فهاجس نسبة المشاركة في الانتخابات التي لم تتعد سقف الـ 23 في

وستكون أزمة الشرعية الشعبية أول تحدٍ للحكومة الجزائرية الجديدة بعد مقاطعة نحو ثمانين في المئة من الجزائريين للانتخابات التشريعية الأخيرة، وينتظر أن تجد نفسها مطالبة في المقام الأول بالسعي لردم الهوة السحيقة بين الشارع والسلطة ولو بشكل نسبي، لاسيما وأن البلاد لم تعد في حاجة إلى المزيد من عدم الاستقرار الداخلي، لأن الرهانات الاقتصادية والاجتماعية ستكون صعبة أمامها لتحقيق الانتظارات المتراكمة.

**فرضية حكومة سياسية أكثر الخيارات المرجحة، ومن المتوقع أن تعود رئاسة البرلمان إلى حركة مجتمع السلم الإخوانية**

وبغض النظر عن السيناريوهات المطروحة حول هوية الحكومة المذكورة في ظل نتائج الاستحقاق التي وضعت حمل الرجل الأول في أريحية من أمره بعد هيمنة الأحزاب التقليدية والموابلية للسلطة عليها، فإن الأنظار تنجس إلى هوية رأس الجهاز الحكومي، حيث عاد الحديث مجددا عن شخصيات تحظى بقدرة من التوافق لقيادة حكومة سياسية للمساهمة في الخروج من المأزق الذي تخبط فيه البلاد منذ نحو ثلاث سنوات. وقررت إلى الواجهة عدة أسماء معروفة بمواقفها المعتدلة على غرار

## تصاعد الهجمات الإرهابية يعقد الوضع الأمني في مالي

باماكو - دقت اوساط سياسية وأمنية ناقوس الخطر في مالي أعقاب تصاعد وتيرة الهجمات الإرهابية الدموية في البلاد.

وشهدت مالي الجمعة يوما دامايا آخر، إذ استهدفها هجومان أحدهما على موقع عسكري في وسط البلاد خلف ستة قتلى، والثاني على موقع مؤقت للامم المتحدة في الشمال أسفر عن 15 جرحا. وأسفر الهجوم على موقع عسكري في قرية بوني (وسط) عن مقتل ستة جنود وجرح واحد. وكان عشرة جنود ماليين قتلوا في فبراير في القرية نفسها.

وقالت القوات المسلحة المالية عبر صفحتها على فيسبوك، إنها صدت "بقوة" هجمات "مترامنة" نُفذت في هذه القرية بعد ظهر الجمعة.

وفي وقت سابق من اليوم نفسه، أعلنت الأمم المتحدة أن انفجار سيارة مفخخة في شمال مالي أدى إلى جرح 15 عنصرا من قوة حفظ السلام التابعة لها غالبية من الألمان.

وأصيب ثلاثة من الجنود الألمان الـ 12 إصابات خطيرة على ما أوضحت وزيرة الدفاع الألمانية أنغريت كرامب-كارينباور. ووضع اثنين منهما مستقر في حين خضع ثالث لعملية جراحية. وأجلى كل الجرحى من المكان في مروحية.

وأصيب جندي بلجيكي أيضا على ما ذكرت وزارة الدفاع البلجيكية. وتلقى الإسعافات الأولية في المكان ونقل بعدها إلى المستشفى.

وأشارت بعثة الأمم المتحدة إلى مالي (مينوسا) إلى وقوع 15 جرحا في الهجوم الذي شن بواسطة آلية مفخخة في قاعدة مؤقتة قرب بلدة إيشاغارا.

وكانت بعثة الأمم المتحدة أقامت موقعا في المكان الخميس من أجل توفير الحماية لعملية قطر الية تابعة لها على ما أوضحت ناطقة باسمها. وكانت الآلية تعرضت لأضرار الخميس في انفجار عبوة يدوية الصنع.

وكانت العبوة انفجرت لدى مرور موكب لمينوسا يرافق انتشار كتيبة "مختلطة" للجيش المالي تضم متطربين سابقين قاتلوا القوات النظامية في الشمال قبل توقيع اتفاق السلام في 2015، على ما أفاد مصدر أمني دولي.

ومنذ العام 2012 واندلع حركات تمرد انفصالية وجهادية في شمال البلاد، غرقت مالي في أزمة متعددة الأشكال أسفرت عن سقوط الآلاف من الضحايا من مدنيين ومقاتلين رغم دعم الأسرة الدولية وتدخل قوات أممية وأفريقية وفرنسية.

وغالبا ما تتعرض مينوسا التي تضم 18300 عضوا من بينهم 13200 عسكري لهجمات على غرار القوات المالية والفرنسية. وقد تكبدت مينوسا أكبر عدد من الضحايا بين كل بعثات الأمم المتحدة في العالم.

الشارع يريد أفعالا لا أقوالا

وأن الحكومة المقبلة ستكون سياسية وستحمل مسؤولياتها". وحسب بيان الرئاسة فإن المشاورات السياسية ستواصل باستقبال قيادات الأحزاب السياسية الفائزة في الانتخابات، ويتعلق الأمر بحركة مجتمع السلم وجبهة المستقبل وحركة البناء الوطني. ومع الجدية التي تحاول السلطة الظهور بها أمام الرأي العام تحسبا لتشكيل الحكومة، شكل حضور نائب سابق رفعت عنه الحصانة البرلمانية خلال العهد السابق في وفد النواب المستقلين الذين استقبلهم الرئيس تبون، ويتعلق الأمر بالنائب ساكر بري، سقطة أخرى تهب صدقية الاستحقاق والمسار معا، حيث علق عليه مسؤول في حزب تيار السلام بالقول "خرج من الباب وعاد من النافذة"، لاسيما وأن قرار رفع الحصانة الذي اطاعت عليه "العرب" برر ذلك بـ "التحقيق الأمني والقضائي في ملفات فساد".

للانتخابات التشريعية الأخيرة في منطقة القبائل، حيث لم تتجاوز نسبة المشاركة فيها سقف الواحد في المئة، فضلا على أنه ينحدر من عائلة كبيرة في المنطقة (آيت منقالات) التي ينتمي إليها الفنان الكبير لويس آيت منقالات، غير أن الشعارات التي رددت في المسيرات الضخمة التي شهدتها المدينة في الجمعة 123 من الحراك الشعبي شددت على "تخليتها مع السلطة وعدم اعترافها بالمؤسسات الرسمية سواء كانت قديمة أو جديدة".

وصرح أبو الفضل بعجي عقب استقباله في رئاسة الجمهورية بأنه "بحث مع الرئيس الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في البلاد وملف تشكيل الحكومة، كما قدم عرضا لتبون لدخول الحكومة وليس اسما لقيادتها". ولفت المتحدث إلى أن "حزب جبهة التحرير الوطني سيكون له أكبر عدد ممكن من الحقائق الوزارية بالنظر إلى تصدره لنتائج الانتخابات النيابية،

المئة يشكل التحدي الأول أمام السلطة لكسر حاجز القطيعة بينها وبين الشارع، رغم أن الرئيس تبون كان قد شدد على أهمية تجديد البرلمان وليس الشرعية الشعبية.

وذكر بيان للرئاسة الجزائرية نشر في صفحتها الرسمية على موقع التواصل الاجتماعي فيسبوك أنه "في إطار المشاورات السياسية الموسعة لتشكيل الحكومة استقبل رئيس الجمهورية الأمين العام لحزب جبهة التحرير الوطني أبو الفضل بعجي مرفوقا بأعضاء من المكتب السياسي".

وأضاف البيان "كما استقبل رئيس الجمهورية وفدا عن ممثلي النواب المستقلين"، وظهر بينهم النائب عن ولاية تيزي وزو عبد الوهاب آيت منقالات الذي شغل منصب رئيس بلدية في وقت سابق، كما كان مديرا محليا لحملة الرئيس السابق عبدالعزيز بوتفليقة. ويبدو أن حضور النائب المذكور جاء لكسر حاجز المقاطعة القياسية

# الأحزاب المغربية تستنكر تصريحات لمافظ البنك المركزي انتقدت أداءها

## الأحزاب تعتبر تصريحات عبد اللطيف الجواهري تشويشا سياسيا مع اقترب الاستحقاقات الانتخابية

محمد ماموني العلوي

وصفت بالمسيئة واعتبرتها تدخلا في شأن حزبي سياسي لا يجب أن يأتي من مسؤول دولة الذي يجب عليه الالتزام بواجب التحفظ وعدم التعميم". وأكدت تلك المصادر أن "القيادات الحزبية اعتبرت تصريحات الجواهري تشويشا سياسيا قبيل الاستحقاقات الانتخابية".

وأبدى حزب التجمع الوطني للأحرار الجمعة، استغرابه من سياق ما أسماه بالتصريحات الغريبة التي أدلى بها محافظ بنك المغرب، معبرا عن استنكاره لما وصفه بـ "التصريحات المسيئة العمومية".

الرباط - لم تستسغ الأحزاب المغربية تصريحات محافظ بنك المغرب (البنك المركزي) عبد اللطيف الجواهري الأخيرة، بعدما حمل التخطيحات السياسية مسؤولية فقدان المواطنين الثقة في السياسيين ومسؤولي المؤسسات العمومية. وأكدت مصادر مطلعة لـ "العرب" أن "هناك مشاورات داخل الأحزاب السياسية للاتفاق على طريقة الرد على تصريحات محافظ بنك المغرب، والتي



الجواهري ينتقد خيارات الأحزاب المغربية وتوجهاتها

وليس في تقديم رأي حول المشهد السياسي لأن الأحزاب في حاجة إلى صوت المواطنين يوم الاقتراع". وعلق "محافظ البنك المركزي هو مواطن مغربي من حقه المشاركة في التصويت واختيار المرشح المؤهل لتمثيله في البرلمان والجهة والجماعة".

حمزة الأندلسي بن إبراهيم  
هناك إجماع على ضعف مستوى الأحزاب في الساحة السياسية

وتابع "قبل أن يكون مسؤولا ساميا فهو مواطن مغربي له الحق في التعبير عن أفكاره على غرار كافة المواطنين المغاربة وهو حق مكفول للجميع بموجب الدستور والاتفاقيات الدولية والنصوص القانونية والتنظيمية الجاري بها العمل". وفي رأيه ما قاله الجواهري، بقوله كل المغاربة بأساليب مختلفة، حيث هناك إجماع على ضعف مستوى الأحزاب في الساحة السياسية من حيث تأطير المواطنين وكذا على مستوى تدبير الشأن العام الوطني والمحلي. ويستعد المغرب لإجراء انتخابات تشريعية في سبتمبر المقبل، بينما تشتد المنافسة على تصدر نتائج الانتخابات المقبلة بين العدالة والتنمية والتجمع

في عمل الهيئات السياسية وقدرتها على أداء مهامها كاملة".

واعتبر الحزب أن تصريحات محافظ بنك المغرب "ستقوي العزوف الانتخابي وتداعياته السلبية على الاستحقاقات الانتخابية المقبلة، لاسيما أن الأمر يتعلق بمنصب محافظ بنك المغرب وبمؤسسته، التي تتمتع بالكثير من المصداقية بفضل ابتعادها عن الخوض في ما لا يدخل في صميم اختصاصاتها، لاسيما القضايا ذات الطبيعة السياسية".

من جهته وصف نجيب بوليف الوزير السابق والقيادي في حزب العدالة والتنمية، ما قاله محافظ بنك المغرب بـ "كلام سيء جدا من طرف تكنوقراط من المفروض فيهم احترام أنفسهم أولا، ومهامهم المسندة إليهم ثانيا، والاقتصاف على تنفيذ ذلك".

وتعليقا على ردود أفعال بعض الأحزاب السياسية واعتبار تلك الانتقادات إخلالا بواجب التحفظ، أكد الباحث في القانون العام والعلوم السياسية حمزة الأندلسي بن إبراهيم أن "الرد الحقيقي هو إثبات العكس، أي بتقديم برامج واقعية تتماشى مع متطلبات المرحلة وترفع أفق المغرب التنموي الجديد في 2035 وترشيق الكفاءات الصادقة والنزيهة ذات نهج سير عالية الخبرة". وأوضح الباحث المغربي لـ "العرب"، أن "التحفظ يكون واجبا في الملفات